تشهد أيضاً النظر في مذكرات التفاهم بين الكويت وعدد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية

مجلس الأمة يبحث في جلسة خاصة اليوم ميزانيات 8 جهات حكومية

■ مناقشة مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة عن السنة المالية «2016-2017»

المجلس ينظر اليوم بـ8 الميزانيات

■ إدراج مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بشأن التعاون الأمني بين الكويت والعراق

يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة اليوم للنظر في الميزانيات والحسابات الختامية لعدد من الجهات الحكومية ومجموعة من الاتفاقيات الخارجية ومذكرات التفاهم لحكومة دولة الكويت مع عدد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

ويتضمن جدول أعمال الجلسة مناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية تتعلق بثماني جهات حكومية أولها مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة عن السنة المالية (2016-2017) ومشروع قانون بربط ميزانية الهيئة للسنة المالية (2018-2019) وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة حولها.

ومن تقارير لجنة (الميزانيات) البرلمانية المدرجة على أعمال الجلسة مشروعا قانوني اعتماد الحساب الختامي عن السنة المالية (2016-2017) ومشروعا قانوني ربط ميزانية السنة المالية (2018-2019) لبيت الزكاة الكويتي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة حولهما.

وتضمت تقارير اللجنة البرلمانية مشاريع قوانين بشأن اعتماد الحساب الختامي عن السنة المالية (2016-2017) ومشاريع قوانين ربط ميزانية السنة المالية (2018-2019) للمؤسسة العامة للرعاية السكنية ومؤسسة الموانئ الكويتية والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة حولهم.

ويشمل جدول الأعمال تقريرين آخرين لـ(الميزانيات) البرلمانية بشأن مشروعي قانوني اعتماد الحساب الختامي عن السنة المالية (2016-2017) ومشروعي قانوني ربط ميزانية السنة المالية (2018-2019) للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة حولهما.

وأدرج على جدول أعمال الجلسة تقارير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بشأن الاتفاقيات أحدها مشروع قانون بالموافقة على النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومشروع قانون آخر بالموافقة على مذكرة تفاهم بشأن التعاون الأمني بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق.

ومن تقارير لجنة (الخارجية) البرلمانية المدرجة على أعمال الجلسة مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجزائية (الجنائية) ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية.

وشملت تقارير اللجنة البرلمانية مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) بشأن إنشاء وولاية وتشغيل المركز الإقليمي الخاص بالمنظمة في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون ومشروع قانون بالموافقة على النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي التابع لجامعة الدول العربية.

ومن تقارير (الخارجية) البرلمانية مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين دولة الكويت ومنظمة الأمم المتحدة بشأن دعم تنفيذ خطة عمل مكتب مبعوث الأمين العام الخاص بالشباب ومشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بشأن التعاون الفني بين حكومة دولة الكويت وحكومة اليابان.

ويناقش المجلس تقريري اللجنة البرلمانية بشأن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ومشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن إنشاء المركز الثقافي الصيني في الكويت.

ومن ضمن تقارير (الخارجية) البرلمانية مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية لتجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومشروع قانون بالموافقة على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. وينظر مجلس الأمة بجلسته الخاصة في تقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بشأن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم حول (الأمن السيبراني) بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الغانم استقبل إبراهيم بحر العلوم

الغانم مستقبلاً بحر العلوم

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه أمس د.إبراهيم محمد بحر العلوم والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وحضر اللقاء أمين سر مجلس الأمة النائب د.عودة الرويعي والنائب د.خليل عبدالله أبل ومحافظ العاصمة الفريق متقاعد ثابت المهنا.

اللجنة تستكمل بحثه في اجتماع لاحق

«المالية» ناقشت تعديلات ديوان المحاسبة على اقتراح «تنظيم التدقيق المحاسبي»

جانب من اجتماع اللجنة المالية

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أمس اقتراحا بقانون في شأن تنظيم عمليات التدقيق المحاسبي لمراقبي الحسابات الخارجية في الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة بحضور ممثلين عن ديوان المحاسبة والهيئة العامة للاستثمار.

وذكر بيان صادر عن اللجنة أن ديوان المحاسبة قدم تعديلات على الاقتراح بقانون لذا ارتأت اللجنة استكمال مناقشته في اجتماع لاحق يعقد الأحد المقبل.

وأفادت اللجنة في بيانها بأنها ستستدعي جهات أخرى لمعرفة وجهة نظرها في الاقتراح ممثلة في وزارة المالية وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة وجمعية المراجعين والمحاسبين

رسالة جديدة على جدول أعمال مجلس الأمة تتعلق بقرار نقل اختصاصات «إعادة الهيكلة»

أدرج على بند كشف الأوراق والرسائل الواردة بجدول أعمال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة رسالة من النائب مبارك الحجرف يطلب فيها احالة موضوع دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة الى هيئة القوى العاملة الى لجنة المرافق العامة لإعداد تقرير بشأنه وتقديمه الى المجلس في اقرب وقت ممكن.

وجاء في نص الرسالة: صدر في عام 2017 قرار لمجلس الوزراء بنقل اختصاصات جهاز برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة بدمجها مع هيئة القوى العاملة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وقد ادى سوء تطبيق القرار عمليا الى بروز الكثير من السلبيات والثغرات التي مست المراكز القانونية للعاملين في جهاز برنامج اعادة الهيكلة اضافة الى التخبط الواقع في عملية نقل الاختصاصات والآثار السلبية على الخدمات والبرامج التي يقدمها جهاز برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة للقطاع الخاص والمواطنين العاملين في القطاع الخاص.

وان من اهم واجبات مجلس الأمة القيام بالدور الرقابي الذي يكفل استقرار المراكز القانونية وضمان نجاح المؤسسات الحكومية في أداء ادوارها وضمان عدم وقوعها في مخالفة القانون او تقصير او تخبط في التخطيط والتنفيذ.

لذا يرجى عرض هذه الرسالة ضمن الرسائل الواردة في جلسة مجلس الأمة المزمع عقدها بتاريخ 29 مايو 2018 لاتخاذ قرار بإحالة موضوع (دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة) الى هيئة القوى العاملة) الى لجنة المرافق العامة بالمجلس لإعداد تقرير بشأن قرار الدمج ونقل الاختصاصات واليات تنفيذ هذا القرار على ان يعرض بعد ذلك على المجلس في اقرب وقت ممكن.

لمنع كل من تسول له نفسه التفكير في مثل هذه الجريمة الوحشية

فيصل الكندري: الإعدام لمن يعتدي على طفل جنسياً

أعلن النائب فيصل الكندري عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل المادة (71) و (88) من القانون رقم (21) لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل ليعاقب بالإعدام كل من يعتدي على طفل جنسيا ويقدم على هتك عرضه.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل نص المادة (71) من القانون رقم 21 لسنة 2015 المشار إليه بالنص الآتي:

مادة 71:

4 – الإساءة الجنسية: تعرض الطفل لأي انشطة أو سلوكيات جنسية من ممارسات الراشدين من قبل شخص بالغ وتشمل الممارسة ذات الطبيعة الجنسية بالقبل أو اللمس أو الاحتضان أو الإيلاج للأعضاء التناسلية أو أي جزء من أجزاء الجسم أو استخدام أداة، أو اللفظي كما تشمل استغلال الطفل في أغراض الدعارة أو انتاج الصور العارية أو استغلاله لأغراض جنسية عبر وسائل الاتصال الحديثة مثل الانترنت، وفي كل الأحوال يحظر نشر أسماء الأطفال المعتدى عليهم للمحافظة على سرية هذا النوع من القضايا وذلك لحماية مستقبل الأطفال من تبعات هذه الجرائم الوحشية التي تؤثر عليهم.

المادة الثانية: يستبدل بنص المادة 88 من القانون رقم 21 لسنة 2015 المشار إليه النص الآتي:

مادة «88»

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالإعدام كل من يعتدي على طفل جنسيا ويقدم على هتك عرضه، كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 10 سنوات ولا تزيد على 15 سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار ولا تجاوز خمسين الف دينار كل من استورد أو صدر أو انتج أو أعد أو عرض أو طبع أو روج أو حاز أو بث أي أعمال إباحية يشارك فيها أطفال أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل، ويحكم بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأموال المحصلة منها، وغلق الأماكن محل ارتكابها، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية.

المادة الثالثة: يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

المادة الرابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذا هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

شاب صدور قانون 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل قصور في سرية التعامل مع حالات الاعتداء الجنسي من قبل البالغين على الأطفال، وفي الآونة الأخيرة زادت بشكل لافت حوادث الاعتداء الجنسي على الأطفال، ورغبة منا في وقف عمليات الاعتداء الوحشية على الأطفال صغار السن في محافظات البلاد كافة نرى أن تعديل القانون واجب للذهاب بالمجرم إلى الإعدام مباشرة وذلك حتى يمنع كل من تسول له نفسه التفكير في الاعتداء جنسيا على الأطفال

فيصل الكندري

«التعليمية» ترفع تقريرها عن موظفي الوظائف التعليمية المساندة في «التربية» إلى مجلس الأمة قبل فض دور الانعقاد لإقراره

بشر رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية النائب د. عودة الرويعي اصحاب الوظائف التعليمية المساندة في وزارة التربية بقرب الوصول الى حلول ستؤدي الى إنصافهم.

وقال الرويعي في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة عقدت اجتماعا مع الجانب الحكومي ممثلا بوكيل وزارة التربية د. فيتم الأثري وعدد من الوكلاء المساعدين وبحضور رئيس جمعية المعلمين وأمين الصندوق.

وأضاف الرويعي أنه تم الاتفاق على تقديم تصور حكومي لحل المشاكل التي يعاني منها موظفو الوظائف التعليمية المساندة مثل مختبر العلوم وأمناء المكتبات والتقنيات التربوية والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين.

وأشار إلى أن هذا التصور الحكومي سيقدم يوم الأربعاء المقبل كحد نهائي حتى يتم نقاشه ودمج بعض المقترحات مع هذا التصور خلال اجتماع آخر للجنة يوم الأحد المقبل.

ولفت الرويعي إلى أن اللجنة اجتمعت اليوم بنصاب كامل من أعضائها مضيفا أن الجميع متعاون للدفع نحو إنجاز التعديلات من قبل الحكومة على القانون رقم ٢٨/٢٠١١ الخاص بالوظائف التعليمية.

وأكد ان هناك احساسا بأهمية هذه التعديلات في انصاف العاملين، لافتا الى ان اللقاء تميز بالتعاون والتفهم وتبني الاقتراحات المشتركة المقدمة من النواب.

وأوضح الرويعي ان اللجنة تعمل جنبا الى جنب مع الحكومة شريكتنا في التشريع من أجل إنصاف موظفي هذه المجالات التعليمية المساندة، مبشرا إياهم بان إنصافهم قريب حيث سترفع اللجنة تقريرها بهذا الشأن قبل فض دور الانعقاد الحالي لإقراره في قبة عبدالله السالم.